المحاضرة 01: مفهوم النقود، وظائفها وأنواعها

في نهاية هذه المحاضرة يتوقع أن يعرف الطالب:

- **نشأة النقود وتطورها**
- **وظائف النقود**
- **خصائص النقود**
- **أنواع النقود**

تحتل النقود أهمية كبيرة في عمل الاقتصاديات المعاصرة وفي تطورها وذلك بسبب الدور المهم الذي تؤديه في الواقع الاقتصادي, وفي الحياة الاقتصادية خاصة وان العلاقات الاقتصادية حاليا وما تتضمنه من تعاملات ومبادلات وصفقات واسعة تتم باستخدام النقود سواء على النطاق المحلي أو على النطاق الدولي ذلك أن التدفقات الحقيقية (العينية) التي تتم في إطار العلاقات الاقتصادية حتى تتم وتتحقق لابد أن ترافقها وتقابلها تدفقات نقدية وارتباط كل ذلك بالدور المهم الذي تؤديه النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية والتوسع فيها وتطورها

1- نشأة النقود وتطورها:

في العصور الوسطى حين كان النشاط الزراعي هو السائد والنظام الاقطاعي هو الحاكم اعتبرت الأرض أساس لتحديد علاقات الانتاج وكانت الأجور عينية (مادية أو سلعية) حتى ريع الارض كان يذهب إلى صاحب الأرض أو المالك في شكل ربح عيني, من هنا نجد أن الفرد كان يسعى دائما لإنتاج مستلزمات العيش والباقي يوجه إلى عملية المبادلة مع الآخرين والتي عرفت بالمقايضة وهو نظام يقوم على مبادلة المنتجات بمنتجات أخرى أي تبادل سلع بسلع أخرى أو سلع بخدمات ونظرا للزيادة في كمية الإنتاج الناجم عن اكتساب الخبرة في مجالات العمل المختلفة من الزراعة والحرف الصناعية، وبالتالي فقد زادت حاجة الناس للمبادلات إما لغرض الحصول على بعض احتياجات أو تصريف فائض إنتاجي، فازدهرت الأسواق وزاد عدد المتعاملين فيها، وهنا ظهرت محدودية المقايضة في إتمام مختلف الصفقات حيث يمكن حصر أهم العوائق في النقاط التالية:

- ✓ صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات في ظل المقايضة ذلك أن من يرغب في مبادلة سلعة معينة بسلعة أخرى عليه أن يبحث في السوق عن شخص آخر لديه السلعة التي يرغب فيها مع من يود القيام بعملية المبادلة, ويرغب في الحصول على السلعة المعروضة للتبادل من قبل الشخص

المعني وبتعدد السلع وتنوعها تصبح هذه الصعوبة أكبر, وحتى عند إيجاد الشخص المناسب تظهر المشكلة الثانية:

- ✓ صعوبة قياس السلع المتبادلة بمعنى صعوبة تحديد كمية السلعة 1, مثلا اللازمة للمبادلة بعدد معين من السلعة 2, وإن لم تكن الكمية موجودة من السلعة 1 تظهر لنا المشكلة الثالثة:
- ✓ عدم قابلية السلع للتجزئة بمعنى تتعقد المشكلة بشكل أكبر خاصة إذا كانت السلعة موضوع التبادل غير قابلة للتجزئة مثل الحيوانات والآلات لم تكن الصعوبات الثلاثة تجعل من المقايضة أمرا مستحيلا, حيث كان المتعاملون يسعون دائما إلى إيجاد الحلول التي تقلل من هذه الصعوبات وأهمها صعوبة تحقيق توافق الرغبات بين الأفراد, لذا حاول الناس تجاوز هذه المشكلة عن طريق إجراء العديد من المبادلات للوصول إلى السلعة المطلوبة في النهاية, وهو الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد.

وبدأ التفكير في سلع وسيطة من أجل تقليص عدد الخطوات في عملية المبادلة إلى:

_ مبادلة أي سلعة بالسلعة الوسيطة.

_ مبادلة السلعة الوسيطة بالسلعة المطلوبة.

كانت السلع الوسيطة متعددة كالملح وبعض أنواع الزيوت...إلخ, بالإضافة إلى المعادن كالنحاس والفضة والذهب, وبالتجربة اتضح أن المعادن وخاصة النفيسة منها كانت أصلح للتعامل من حيث سهولة حملها وخفة وزنها وإمكانية تجزئتها وسهولة تمييز نوعها والقدرة على الاحتفاظ بها لفترات طويلة .

2- وظائف النقود:

للنقود عدة وظائف في الاقتصاد الحديث وتتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى توفيق النقود في أداء وظائفها الأساسية وهذا يتوقف بدوره على مدى اتصاف النقود بالشروط اللازمة لحسن اضطلاعها بتلك الوظائف.

2-1- الوظائف التقليدية للنقود:

- ✓ **النقود كوسيط للمبادلة:** هذه الوظيفة أصلها ناتج عن نظام المقايضة ونجاحها يتوقف على خاصة القبول العام من طرف المتعاملين أي قبولها كوسيط للمبادلة وبالتالي فهي لا تطلب لحد ذاتها بل لقدرتها على شراء السلع والخدمات والتوسط بين المتبادلين.
- ✓ **النقود كمقياس للقيمة:** تتحصل هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيم الاشياء بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات, أي أننا نستطيع أن نعطي للسلع الموجودة في السوق قيمة نقدية لأن النقود قابلة للتجزئة, والنقود في قيامها بهذه الوظيفة إنما تقوم بدور يشبه دور المتر

في قياس الأطوال أو الطن في قياس الأوزان, وينبغي للنقود في هذا الصدد أن تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها, أي لا تتغير قيمتها بشكل واسع وسريع فإذا كانت النقود تتعرض لتغيرات حادة ومفاجئة تصبح عند ذلك أداة غير مناسبة وغير صالحة لقياس القيمة.

- ✓ **النقود كمستودع(مخزن) للقيمة:** بمعنى أن القيمة الموجودة في النقود تؤهلها للمبادلة الآجلة أي أن مالك النقود بإمكانه الاحتفاظ بها إلى حين الوقت المناسب لإنفاقها, وهذا الاحتفاظ بالنقود يمثل اختزان للقوة الشرائية الحاضرة والمستقبلية أي أن الشخص يستطيع أن يستخدمها للحصول على حاجاته المستقبلية من سلع وخدمات أو الوفاء بالتزاماته مقابل ذلك الآجلة فهي بذلك تربط قيمة السلع بالزمن وهذا ما قصده **كينز** حينما قال: " إن النقود هي التي تصل الحاضر والماضي بالمستقبل لكونها أداة ادخار" .

2-2- وظائف أخرى للنقود:

هذا بالإضافة إلى بعض الوظائف الأخرى.

- ✓ **النقود أداة للدفع:** (الدفع والتسديد في جميع المعاملات)
- ✓ **وظيفة الائتمان:** (ائتمان لصالح حاملها بذمة الجهة المصدرة لها)
- ✓ **وسيلة لتوزيع الدخل:** (توزيع الموارد بين الادخار والانفاق)
- ✓ **وسيلة لإعادة التوزيع:** (إعادة توزيع الدخول بين الافراد بين القطاعات)
- ✓ **وسيلة للسيطرة والتحكم:** (فرض سياسات وعلاقات اقتصادية معينة)

3- خصائص النقود:

من أجل أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة في الاقتصاد ينبغي أن تتوفر فيها بعض الخصائص التي تؤدي من خلالها المنوط بها ومن بين أهم هذه الخصائص:

- ✓ **القبول العام:** أي أن يقبل المجتمع النقود قبولا عاما, وقد يتم هذا القبول استنادا إلى التقاليد والاعراف والعادات السائدة في المجتمع, أو إلى القيمة الذاتية للنقود كسلعة, أو على أساس الغطاء الذي يتم الاستناد إليه في إصدارها أو إلى قوة القانون الذي يلزم بقبول النقود قبولا عاما أو نتيجة الثقة بالجهات التي تولد هذه النقود.
- ✓ **الندرة النسبية:** حتى يتم قبول النقود قبولا عاما ينبغي أن تتسم بالندرة النسبية أي أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها لأن التوفر المطلق للنقود يؤدي إلى انعدام قيمتها.

- ✓ **الثبات النسبي في القيمة:** أي لا تتغير قيمتها بشكل سريع وحاد بحيث يقود إلى فقدان الثقة عند التعامل بها وهو الأمر الذي بغرض ضرورة تنظيم عرض النقد بالشكل الذي يتناسب مع الطلب عليه.
- ✓ **التجانس:** أي ضرورة تجانس الوحدات النقدية للفئات المختلفة ذلك أن عدم تجانسها يؤدي إلى قبول بعضها ورفض الآخر.
- ✓ **سهولة النقل والحمل وانخفاض تكاليفه.**
- ✓ **استمرارية التعامل بها لفترة مقبولة ومناسبة:** أي أن لا تتعرض الوحدة النقدية للتلف خلال فترة قصيرة.
- ✓ **صعوبة التزوير.**

4- أنواع النقود:

- ✓ **النقود السلعية:** تعتبر النقود السلعية أول نوع من النقود من حيث الشكل, حيث فرضتها طبيعة النظام الاقتصادي السلعي ومثالها القمح, الشعير, البن, الشاي, التبغ, الملح, السكر, الذهب والنحاس...إلخ، وبعض الحيوانات كالماشية والإبل والخيل...إلخ، فقد استعمل العرب في الجاهلية الإبل والغنم, واستعمل الشاي في الهند ورزم التبغ في الولايات المتحدة...إلخ.

وتتميز هذه السلع المستخدمة كنقد بالاستخدام المزدوج فبالإضافة الى استخدامها كسلعة تستخدم كنقد وعليه يشترط في الاستخدامين ضرورة تساوي القيمة السلعية كنقد مع قيمة استعمالها كسلعة, ولقد تداولت المجتمعات البشرية أشكالا مختلفة من النقود السلعية ولكن استقر الأمر في الأخير لصالح المعادن الثمينة كالذهب والفضة لتمييزها بالخصائص التالية:

- عدم قابليتها للتلف(حفظ القيمة).
- قابليتها للتجزئة.
- ندرتها النسبية.
- الثبات النسبي في قيمتها.

إلا أن استخدام هذه المعادن في المجال النقدي انجر عنه عدة صعوبات منها:

- إلحاق الضرر بالمعدن نتيجة التحويل للاستخدام النقدي والسلعي.
- صعوبة التجزئة والتقطيع في كل عملية تبادل.
- صعوبة التحقق من جوهر المعدن وزنا وعيارا.

- ✓ **النقود الائتمانية:** وهي تلك النقود التي يكون فيها فرق واضح بين قيمتها السلعية وقيمتها النقدية على العكس من النقود السلعية التي تكون فيها الفئتان متساويتان, فالقيمة النقدية للنقود الائتمانية أكبر بكثير قيمتها المادية السلعية المصنوع منها.

وتتألف النقود الائتمانية من الأنواع التالية:

– **المسكوكات الرمزية:** تمثل هذه النقود في الاقتصاديات المعاصرة مجموعة النقود المساعدة لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم والقيمة, وتتميز هذه النقود بانقطاع الصلة بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقد, وتحرص السلطات على أن تكون القيمة النقدية القانونية, لهذه المسكوكات أكبر من القيمة التجارية كشرط أساسي لوجودها.

– **النقود الورقية:** تمثل هذه النقود الصفة الغالبة في الاقتصاديات المعاصرة وقد بدأت في الظهور عندما كان الأفراد يدعون أموالهم من المعادن النفيسة لدى الصيارفة خوفا عليها من الضياع والسرقة فيحصلون مقابل ذلك على إيصالات أو شهادة ايداع, وتدريجيا بدأ الافراد يتداولون هذه الايصالات, أي يستعملونها في سداد التزاماتهم (أول المبادرات في استخدام هذه الايصالات وتطويرها بنك البندقية 1587, بنك أمستردام 1609 وبنك السويد 1658), ومع الزمن تطورت إلى الشكل الذي نراها به اليوم في كل دول العالم.

– **نقود الودائع:** يعرف هذا النوع من النقود على أنه مجموعة الودائع للأفراد ورجال الأعمال والمشروعات والحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية لدى البنوك التجارية وتسمي بالنقود الكتابية أو الخطية وهي بذلك تتألف من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية لدى البنوك التجارية, فهذه الأرصدة تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية والمعدنية وتنتقل ملكيتها من شخص لأخر بواسطة الشيكات و الحوالات وغيرها من أدوات استعمال الحساب الجاري.